السعودية تقدم غطاءً سياسيًا للرئيس الصيني لجرائمه البشعة

قالت وكالة أسوشيتد برس الأمريكية إن السعودية متهمة بتقديم غطاء سياسي لحزب الرئيس الصيني شي جين بينغ متهم بارتكاب جرائم بشعة ضد مليون مسلم من الايغور والأقليات المسلمة الأخرى.

وأشارت الوكالة في تقرير أنه يأتي محمد بن سلمان يقدم غطاءً سياسياً للرئيس الصيني، عندما استقبله بالسعودية، التي تضم أقدس مواقع الإسلام.

وقالت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية إن السعودية لم تنتقد انتهاكات الصين ضد مسلمي الأويغور، وبمقابله لم تنتقد بكين الرياض لاغتيالها جمال خاشقجي وانتهاكات حقوق الإنسان.

وذكرت الصحيفة واسعة الانتشار أن هذا جزء من التفاهم في العلاقة بين البلدين.

وبينت أنه وبقمة مع القادة العرب في جدة، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن إن أمريكا لن تنسحب ولن نترك فراغاً تملأه الصين أو روسيا أو إيران.

لكن يبدو أن الرئيس الصيني يريد أن يقول شيئاً آخرًا، في الوقت الذي تتوتر فيه العلاقة بين أمريكا و #السعودية.

وقال معهد USIP الأمريكي للدراسات إن قادة السعودية يحرصون بشدة على زيارة الزعيم الصيني لها، لأن دبلوماسية بكين والرياض خالية من القيم.

وأكد المعهد في تقرير له أن هذه الدبلوماسية تسمح بالتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان لحكومات البلدين.

وأوضح أن الزعيم الصيني يعرف جيدًا إنه لن يواجه أي انتقادات من قبل ولي عهد السعودية محمد بن سلمان أمام الكاميرات أو خلفها.

وأشار المعهد إلى أنه لن يتعرض لأسئلة محرجة من المراسلين؛ فيما يتعلق بقمع بكين للمسلمين الإيغور.

لكن في المقابل؛ لا تعترض الصين على انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة.

واعتبرت السجادة الحمراء التي ستمدها السعودية للرئيس الصيني وجهة مثالية للمساعدة بتجنب نقد الدول الإسلامية لانتهاكات الصين ضد مسلمي الإيغور.

فيما قالت قناة News NBC الأمريكية إن الحكومة في الصين تمارس قمعًا عابرًا للحدود ضد المسلمين الإيغور، بمساعدة دول عربية أبرزها السعودية ومصر والإمارات.

واتهمت القناة هذه الدول بتضييق الخناق على انتقاد قمع بكين للأقليات المسلمة.

وذكرت أن السعودية رحلت امرأة وابنتها (13عامًا) إلى الصين بـ13 أبريل الجاري، إذ يتعرضون لخطر الاعتقال التعسفي داخل معسكرات التعذيب الصينية.

وأشارت إلى أن عمليات الإعادة القسرية من المملكة إلى الصين جارية.

وأعرب خبراء أمميون عن بالغ قلقهم من نية السعودية ترحيل مواطنين صينيين من الإيغور تعتقلهم منذ

نوفمبر 2020 دون مبرر.

وقال المقررون إن نويرميتي روز ووايلي أيميدولا غادرا منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم عام 2016.

وذلك على إثر مخاطر الاعتقال التعسفي والتعذيب.

ووقع على البيان المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات فرناند دي فارين والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد أحمد شهيد.

ودعا الخبراء السعودية للوفاء بالتزاماتها بعدم تسليم المواطنين إثر مخاوف تعرضهما لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان حال إعادتهما.

وأكدوا أن حظر الإعادة القسرية مطلق وغير قابل للتقييد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

وشدد البيان على الدول ضرورة الالتزام بعدم إبعاد أي شخص عن أراضيها مع احتمالية تعرضه لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بدولة المقصد.

وقال إن السعودية مطالبة بإجراء تقييم فردي وحيادي ومستقل للمخاطر.

ودعا لتوفير وصول سريع وشفاف للضمانات، منها قدرة الطعن بقرار الترحيل.

وأكد المقررون أن أي انتقاص من مبدأ عدم الإعادة القسرية سيشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان الدولية وقانون اللاجئين.